

# العبادي أخيراً: تصرفات أميركية تستفزني



استمرت عمليات النزوح من مدينة الرمادي إلى العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى (أ ف ب)

خرج حيدر العبادي عن صمته قليلاً وأبدى امتعاضه من بعض التصرفات الأميركية في ما يتعلق بالحرب ضد «داعش». وهي تصرفات دفعته، كما يقول، إلى توكيل مهمة تحرير الرمادي هذه المرة لـ «الحشد الشعبي»، الذي حصل أمس على دعم من مجلس الوزراء لمشاركته في معارك الأنبار

## بغداد - محمد شفيق

وانزال أشد العقوبات بحق المنتسبين المتخاذلين. كذلك دعمت قرار العبادي إشراك «الحشد» في معارك الأنبار. في الوقت عينه، أكدت الحكومة التزامها بتسليح مقاتلي أبناء العشائر بالتنسيق مع محافظة الأنبار، وتدريب الشرطة المحلية لتتمكن من مسك الأرض بصورة صحيحة بعد تحريرها، ثم ملاحقة مروجي الشائعات الكاذبة التي تريد النيل من إرادة المواطنين والمقاتلين. كذلك فإنها دعت المجتمع الدولي و«التحالف الدولي» ودول الجوار الإقليمي إلى دعم وإسناد العراق في حربه ضد الإرهاب، وإسناد صندوق إعادة الاستقرار والإعمار للمناطق التي دمرها «داعش».

مصدر بارز في الفصيل، الذي التقى العبادي أول من أمس، أكد أن الرجل أدى امتعاضاً من بعض التصرفات الأميركية، بل قلقه واستغرابه من الحالة التي وصلت إليها القطع العسكرية والجيش العراقي. ونقل المصدر عن العبادي قوله، إن «المئات من العجلات العسكرية المحملة بأسلحة أحادية هربت من الرمادي بسبب الشائعات والمخاوف. وعندما قلت لهم لماذا تفرون وأنا فوقهم في طائرة عسكرية، قالوا لا نريد أن نكرر سبايكر جديدة معنا!»

وبين المصدر أن قيادات «الحشد

ميدانياً، أبلغ مصدر مسؤول في «جهاز مكافحة الإرهاب» بأن القوات الأمنية «التي انسحبت تكتيكياً» من الرمادي بعد الأحداث الأخيرة تمركزت في منطقة الخالدية، شرقي المدينة، وذلك بانتظار اكتمال وصول «الحشد الشعبي» والشرطة الاتحادية لبدء عمليات تحرير المدينة. وأكد المصدر أنه يجري تجهيز آلاف المقاتلين للمعركة «حتى تكون الحاسمة وتقضي على داعش

الحكومة دعمت إشراك «الحشد» فيما لم يجمع البرلمان على ذلك

قررت السلطات المحلية والأمنية إلغاءه خلال عمليات النزوح الأخيرة قبل نحو شهر، كما أعلن التلفزيون الرسمي العراقي. إلى ذلك، أفضحت مفوضية حقوق الإنسان العراقية عن أعداد الأشخاص الذين أعدمهم «داعش» خلال الأيام القليلة، فيما كشفت عن سجنه مدخنين ورجم بعض النساء. وقال عضو المفوضية فاضل الغراوي، لـ «الأخبار»، إن «داعش ارتكب جرائم إبادة وصد الإنسانية بحق المدنيين في الأنبار، إذ وصل عدد

الأنبار»، ومؤكداً في الوقت نفسه أن «العملية العسكرية لتحرير الرمادي والأنبار لن تبدأ إلا بعد تأمين متطلبات ومستلزمات المعركة بالكامل». في موازاة ذلك، استمرت عمليات النزوح من الرمادي إلى العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى، ما دفع قيادة عمليات بغداد إلى السماح لنزاحي الأنبار بالدخول إلى العاصمة عبر جسر «بزيبز» الذي يفصل الأنبار عن بغداد، بشرط وجود كفيل، مع أنه شرط سبق أن

نهاياً»، في وقت واصل فيه الطيران العراقي و«التحالف الدولي» غاراته على مواقع وتجمعات «داعش» في مناطق متفرقة من المحافظة. كذلك، لفت قائد شرطة مدينة الرمادي، اللواء الركن كاظم الفهداوي، إلى أن عناصر من الشرطة والقوات الخاصة يتجمعون في منطقة حصيبة الشرقية، على مسافة نحو سبعة كيلومترات شرق الرمادي، موضحاً في تصريح صحافي، أن «هذه المنطقة ستكون نقطة انطلاق لعمليات عسكرية لتحرير مدن

## تقرير

# نتنياهو من وضع العراقي إلى محاولة صنع تسوية

القدس ليعلن أنها «ستبقى موحدة»، وأنها «عاصمة الشعب اليهودي فقط»، مختتماً خطابه بالقول: «واضح لنا أن القدس المقسمة هي ذكرى من الماضي. المستقبل هو للقدس الكاملة التي لن يتم تقسيمها أبداً». في سياق متصل، أعلن مسؤول إسرائيلي أن نتينهاو سحتفظ بالقرار النهائي في أي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين، بعد يوم من الإعلان عن تكليف وزير الداخلية الجديد، سيلفان شالوم، بمسؤولية إدارة المفاوضات مع الفلسطينيين، وإجراء الحوار الإستراتيجي مع الولايات المتحدة. تصريحات نتينهاو لاقت ردود فعل فلسطينية مستنكرة؛ فوزارة الخارجية الفلسطينية أذنت تصريحاته، واعتبرت أنها تحمل «إمعاناً إسرائيلياً رسمياً في تهويد المدينة المقدسة، وفرض السيطرة الإسرائيلية بالقوة عليها، وتهديداً يومية للوجود الفلسطيني فيها، وتزويراً علنياً لتاريخ المدينة المقدسة وواقعها»، كما «تقوض أي فرصة للسلام».

أوباما، أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة لا تؤمن بحل الدولتين. كذلك رأى نتينهاو أن حكومته الجديدة «تشكلت في فترة مليئة بالتحديات، وأولها ضمان أمن إسرائيل، والإسلام المتطرف موجود عند حدودنا كلها تقريباً». مشيراً إلى أن «على أعداء إسرائيل أن يعرفوا أن لدينا خطوط حمراً مقابل أي تهديد... وهذه التهديدات تخلق فرصاً أيضاً». واستغل مراسم احتفالية بذكرى احتلال

وأن يبدو كمن أدى قسطه في هذا المجال، بهدف رمي كرة المسؤولية على السلطة، كونها لم تقدم المزيد من التنازلات لإسرائيل التي لم يعد أمامها هامش يسمح لها بتقديم تنازلات إضافية. وكان لافتاً أيضاً استخدام نتينهاو تعبير «تسوية تخدم المصالح الأميركية»، من دون أن يحدد ماهية هذه المصالح وكيفية ارتباطها بها، خاصة أن هذا الموقف يأتي بعد إعلان الرئيس الأميركي، باراك

استخدم نتينهاو تعبير تسوية تخدم المصالح الأميركية دون تحديد ماهيتها (أ ف ب)



## علي حيدر

بعدها أقرن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتينهاو لعبة وضع العراق للواحدة تلو الأخرى أمام أي محاولة للتوصل إلى تسوية نهائية على المسار الفلسطيني، وفي أعقاب تعهده خلال الحملة الانتخابية الأخيرة بأنه لن يكون هناك، في ولايته، دولة فلسطينية، وفي ظل تشكيله حكومة يمينية أهم ما تلتقي حوله هو عدم تقديم ما يسمى «تنازلات» للسلطة الفلسطينية تسمح لها بإقامة دولة ما... بعد كل ذلك، يأتي إعلان نتينهاو، خلال صورة تذكارية للحكومة الجديدة، أنه سيحاول «صنع تسوية سياسية مع الفلسطينيين تحافظ على مصالح الولايات المتحدة»!

يبدو من موقف نتينهاو أنه اختار كلماته بعناية، فهو تحدث عن محاولة إسرائيلية، وبطبيعة الحال ليس فقط غير مضمونة النتائج، بل من المرجح أنها لن تؤدي إلى أي اتفاق. لكن الرجل يحاول من هذه المواقف أن يؤدي «ضربة كلامية»،

الشعبي» أبلغت العبادي بأنه لا يمكن الاعتماد على الجيش لأنه «يعيش حالة انهيار وانكسار المعنويات»، مشيراً إلى أنه وافقهم الرأي جزئياً، ثم جرت تفاهات مبدئياً بتسليم قيادة العمليات في الأنبار لـ «الحشد الشعبي»، وتحديد إحدى فصائله البارزة. وأشار المصدر نفسه إلى أن رئيس الحكومة أبدى امتعاضاً بطريفة غير مباشرة من بعض التصرفات الأميركية بخصوص الحرب على تنظيم «داعش»، لافتاً إلى أنهم (الأميركيين) يسألون كثيراً عن فصائل «الحشد الشعبي» وطبيعة عملها وبمن تتصل وكيف تنسق عملياتها، على أن «اللقاء الذي جرى الأحد الماضي جاء بطلب من العبادي نفسه».

في المقابل، نفى مصدر حكومي مقرب من العبادي علمه بتلك المعلومات، ولكنه أكد أن جميع الفصائل في «الحشد الشعبي» تعمل تحت إمرة رئيس الحكومة بصفته قائداً عاماً للقوات المسلحة... «إذا كان قد حدث مثل هذا الأمر، فإنه متروك للقيادات العسكرية والميدانية». وكان مكتب العبادي قد أعلن مساء الاثنين أن رئيس الحكومة عقد اجتماعاً مع قيادة «الحشد الشعبي» لوضع الخطط اللازمة والعمل مع القوات المسلحة والأمنية لاستعادة المناطق التي انسحب منها في الرمادي وتحرير بقية المناطق. كما قال إنه أمر بـ «تحديد خطوط صد جديدة في الرمادي لإعادة تنظيم ونشر القوات المقاتلة لمواجهة داعش». وأصدرت الحكومة العراقية ثمانية قرارات خلال جلستها، أمس، بشأن تطورات الأوضاع الأمنية في الأنبار، أبرزها: فتح باب التطوع لسد النقص،